



كيف تنظر النخبة الخليجية إلى الديمقراطية الكويتية؟

أستاذ علم الاجتماع السياسي الدكتور السعودي خالد الدخيل

إخراج القبيلية من اللعبة السياسية شرط لاستقرار الديمقراطية الكويتية

الدوحة ، حسين عبدالرحمن:

قال أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية الدكتور خالد الدخيل ان القبيلية تشكل خطراً كبيراً على استقرار الدولة. وطالب بإبعاد التيار الديني والفكر القبلي من دخول التجربة الديمقراطية. ورأى ان التجربة الكويتية في الحياة الديمقراطية شكلت في السنوات الأخيرة ضربة موجعة للتيارات الإصلاحية في دول الجزيرة العربية والخليج.

■ المآل الأخير للملكيات هو الملكية الدستورية

● هل الحكومات الخليجية جادة في الاتجاه لتطبيق الديمقراطية؟ - هناك اختلافات بين هذه الحكومات. أغلب الحكومات الخليجية لا تفكر أصلاً في تطبيق الديمقراطية. في البحرين هناك ديمقراطية، لكنها تواجه صعوبات بعضها يتعلق بالحكومة، وبعضها الآخر يتعلق بالتركيب الطائفي للمجتمع البحريني، والسماح لها بأن تكون عاملاً مؤثراً في هذه العملية. في الكويت، صاحبة التجربة الأطول من هذه الناحية، دخلت الديمقراطية فيها، وبعد تجربة امتدت لأكثر من أربعين سنة، ما يمكن تسميته بحالة من «الإنسداد». يبدو ان هذه الحالة تكشف الحدود الاجتماعية والسياسية لما يمكن ان تصل اليه التجربة الديمقراطية في المنطقة. كان دائماً هناك شيء من التجاذب والصراع في الكويت بين البرلمان والأسرة الحاكمة على حدود سلطات كل منهما.

وأضاف الدكتور خالد الدخيل المعروف بـ «الليبرالي» ان مجلس الأمة الكويتي يحاول تثبيت هذا المكسب حتى يكون نقطة الانطلاق للبناء عليها. والأسرة الحاكمة من جانبها، تحاول ان تضع حدا لهذا النمو في القوة السياسية للمجلس، ووضع حد لسلطاته. وهنا تكون التجربة دخلت عنق الزجاجة. ليس في الدستور الكويتي، مثلاً، ما يمنع استجواب رئيس الوزراء وهو عادة من الأسرة الحاكمة، ولا حتى ولي العهد. لكن التقليد السياسي، ومهابة هذين المنصبين لا يسمحان بذلك. وبالتالي تكون التجربة وصلت الى مرحلة الصدام بين التقاليد الموروثة، من ناحية، وبين نص وقبول الدستور، من ناحية أخرى. والاشكالية هنا ان الديمقراطية لا يمكن تجزئتها. اما ان يسمح لها بان تأخذ مداها، او ان يحصل الصدام، وهو الحاصل حالياً.

وأضاف الدكتور خالد الدخيل: اما الاشكالية الأخرى، فإن مال النظام الملكي بطبيعته، وحتى يتسنى له المحافظة على بقائه، ان يقبل في الأخير، وفي لحظة زمنية معينة، بالتحول الى نوع من الملكية الدستورية. هل هذا ممكن في الكويت، باعتبارها الدولة التي اجترحت التجربة الديمقراطية في المنطقة؟ «الريادة لا تتوقف عند انجاز واحد، ولا تتحول الى نوع من الفتنة او المصادفة. من الطبيعي ان خيار الملكية الدستورية غير مطرح في المرحلة الحالية كمطلب او غرض، حتى وسط الأزمة الحالية. ربما لأن الظروف غير مواتية لخيار مثل هذا، لكن في الوقت نفسه تشير الإزمة، ضمن ما تشير، الى الاصرار على استجواب رئيس الوزراء، وفي قضايا قد لا تستدعي ذلك، والمغامرة بالدفع باتجاه حل المجلس خلال دورتين متتاليتين لا يفصل بينهما الا اشهر قليلة.

كسر التقليد

وأشار الى ان هناك توجهاً لدى بعض القوى في المجلس لكسر التقليد السياسي المحيط بموضوع استجواب رئيس الوزراء. اذا صبح ذلك، وخاصة اذا تحقق ذلك المكس، يكون المجلس يدفع بالتجربة السياسية في اتجاه مداها او مالها الأخير، ولا شك في ان هذا المال يمثل مصدراً للمخاوف داخل الأسرة. لا يعني هذا، مرة أخرى، ان الملكية الدستورية هي مطلب ملج الازن، او انها أصبحت على الابواب في الكويت. لا اعتقد ذلك. انما اتحدث عن المال الأخير الذي لا يعرف احد متى ستصل اليه التجربة، ان كانت ستصل. لكن تطورات الأزمة تشير الى حضوره في خلفية المشهد كعامل مؤثر.

الحكومة تستغل التيار الديني

● وحول استغلال التيار الديني للانتخابات؟ وهل يعتقد انهم يمولون الانتخابات من خلال التبرعات الخيرية؟ - اجاب عندما ناطي الى التيار الديني نواجه حالة تتداخل فيها معضلات وعوامل كثيرة.

فهذا التيار ينطوي على مدارس وحركات ومذاهب متعددة، ظهر من بينها مؤخراً تيار سلفي يؤكد ضرورة المراوحة بين الصلوة والاسلام، لكن هذا تيار صغير، ولا يزال في طور

التطور. هناك التيار التقليدي وغير المسيس، وغالباً ما يرتبط بالحكومة. ثم هناك التيارات السلفية المتشددة، والجهادية، والارهابية كذلك. من ناحية ثانية، هناك دخول الحكومة الى الخط لتوظيف هذه القوة او تلك من داخل التيار الديني لمصلحتها ولضرب قوى أخرى، او ربما لتعميق الانقسام داخل هذا التيار. واخيراً لا ننسى حداثة تجرية التيار الديني مع الديمقراطية. كان الاسلاميون، من دون استثناء تقريباً، يرفضون فكرة الديمقراطية لأسباب عدة، مثل الولاء للبراء، وحرمة حاكمية الشعب امام مبدأ ان الحاكمية لله، وتقليد الغرب النصارى الخ. وفي افغانستان ان اصحاب هذا التيار، او بعضاً منهم، ركب موجة الانتخابات.

امر واقع

● ولكن هل هذا يعني أخيراً قبول لبدا الديمقراطية؟ - من المنكر الاجابة عن السؤال. في السعودية مثلاً قال أحد الذين فازوا في الانتخابات البلدية قبل سنتين، وهو من التيار الديني، بأنه لا يعتقد بشرعية الانتخابات، لكنه دخلها كامر واقع. ليس هناك ما يشير الى ان التيار الديني يتبنى خيار الديمقراطية، لا في الكويت ولا خارجها. التجارب في السودان، وفي افغانستان تؤكد ان التيار الديني لا يؤمن بالخيار الديمقراطي خياراً بل يفتنح للتحول الى الديمقراطية كتجربة وخيار، بل يهدد وحدة الدولة واستقرارها. وهذا طبيعي، لان هناك فرقا بين الدين كفكرة ومعقد، ومنظومة ايمانية، وبين الدين كموسسة. من هذه الزاوية، لا يتناقض الدين كمتعتقد ايماني مع الدولة، لكنه عندما يتحول الى مؤسسة فإنه يدخل في حالة تناقض وتنافس معها، خاصة عندما تكون مؤسسة الدين خارج الدولة ومستقلة عنها والسبب الرئيس لتناقض الدين مع الدولة وفقاً لهذا المفهوم ان منطبق الدين يتناسق على التديس، والتذهب، وبالتالي التمييز والتفريق بين الناس على هذا الاساس. في حين ان منطق الدولة اكثر شمولية وحيادية من ذلك بكثير. لأنه يقوم في جوهره على حكم القانون، وعلى مبدأ المواطنة المستندة الى القانون، من دون تمييز بين الناس على اسس اثنية، او مذهبية، او مناطقية، الى غير ذلك.

وأضاف الدخيل، في حديث لم يتحفظ فيه عن الاجابة عن اي سؤال، ان أغلب الحكومات الخليجية لا تفكر اصلاً في تطبيق الديمقراطية. في البحرين هناك ديمقراطية، لكنها تواجه صعوبات لاسباب بعضها يتعلق بالحكومة. وقال الباحث الدخيل: ليس هناك ما يشير الى ان التيار الديني يتبنى خيار الديمقراطية. لا في الكويت ولا خارجها. التجارب في السودان، وفي افغانستان تؤكد ان التيار الديني لا يؤمن بالخيار الديمقراطي كخيار نهائي. وفي ما يلي الحديث :

■ الحكومات الخليجية لا تفكر أصلاً في الديمقراطية

تنازلات متبادلة

● كيف يمكن الخروج من المأزق السياسي الحالي؟ - يحكم طبيعة العملية السياسية لا بد في الأخير من مخرج، ومن تنازلات متبادلة. ربما ينبغي التفكير بشكل جاد في مسائل مثل فصل رئاسة الوزراء عن الأسرة الحاكمة، والسماح بتحول التيارات والتكتلات السياسية داخل المجلس الى أحزاب مثلاً. وفي كل الأحوال لابد من قبول المكسب السياسي الذي حققه المجلس، وهو مكسب جاء بشكل تراكمي، وطبيعي، خاصة لناحية أن الأسرة الحاكمة نفسها لعبت دوراً في ذلك. وعلى الجانب الآخر يجب ابتعاد المجلس عن السقوط في أغراء المكاسب السياسية، أو محاولة استغلال هذه المكاسب للدفع بالتجربة نحو تخوم قد تهدد مسيرتها، وتشبيب في انفجارها من الداخل. وقبل هذا وذاك لا بد من إخراج كل من الأيديولوجية الدينية والقبيلية من اللعبة السياسية، وكذلك من المجلس، لا أقصد طبعاً بذلك إخراج من يمثلون التيار الديني من المجلس، أو عدم السماح بأن ينتمون الى القبائل بالترشح، وإنما أقصد عدم السماح بالتكتل أو التحزب على أساس ديني أو قبلي، وعدم السماح بالخروج عن الأطار الدستوري، والانتماء الوطني. وكل ذلك ربما يحتاج الى تعديلات دستورية تجعل منه أمراً ملزماً للمجمع.

● ولكن دكتور خالد هل تعتقد أن الديمقراطية الكويتية نموذجية، وقابلة للتصدير الى الدول الأخرى؟ - اظنك تقصد بالدول الأخرى، الدول الخليجية. أولاً الديمقراطية الكويتية ليست نموذجية، ولا يتنظر منها ان تكون كذلك بحكم ظروف المجتمع الكويتي، وبحكم ظروف المنطقة أيضاً. هل التجربة الكويتية قابلة للتصدير؟ الأفكار والمبادئ والقيم عادة ليست قابلة للتصدير كما هي الحال مع السلع، الأبحاث والقيم تسافر عبر الحدود، وتمارس تأثيرها في المجتمعات الأخرى ضمن الحدود الثقافية والاجتماعية لهذه المجتمعات. إلا أن هذا الأمر من التجربة الكويتية يتجاوز الأربعة عقود، ومع ذلك لم تتمكن من التأثير في جوارها القريب، ربما ان هذا يعود بخصوصية الكويت، وخصوصية الجوار أيضاً. وربما ان الحجم السياسي والاقتصادي للكويت لم يساعدها كثيراً في هذا المجال لاحظ ان الكويت من الدول الخليجية التي لها نشاط كبير في مجال المساعدات الاقتصادية للدول العربية الأخرى. ومع ذلك لم تسافر القيم السياسية الكويتية مع مساعداتها الاقتصادية الى تلك الدول. يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة الى الدول الخليجية الأخرى، ولعل تجربة الغزو العراقي للكويت، والانقسام العربي حالها كانت مريرة، لناحية أنها كشفت حجم المفارقة في الثقافة السياسية العربية من هذه الناحية تحديداً.

لا لتصدير الديمقراطية الكويتية

وأضاف الدكتور الدخيل: حالياً دخلت التجربة الكويتية، كما ذكرت، حالة من الإنسداد، والتوتر. دخلت القبيلة، ومعها التيار الديني الى هذه التجربة، وبرزت أحياناً حالات من الاحتقان الطائفي. يمثل هذه المواقفات لا تفقد التجربة الكويتية قدرتها على التأثير في الآخرين، وهي قدرة محدودة على أي حال. لكن الأكثر من ذلك أنها قد تمثل ضربة موجعة للتيارات الإصلاحية في دول الجزيرة العربية والخليج والغرب في الأمر هو اللحظة الزمنية التي وصلت فيها التجربة الكويتية الى هذا المحتنى، وهي بذلك تتضار في سلباتها مع التجارب العربية الأخرى: في لبنان، والعراق، واليمن، والبحرين. عندما تأخذها مع بعضها، تقول لك هذه التجارب ان مطالب الإصلاح في اتجاه الحرية، والمشاركة السياسية تقود الى مزيد من الاحتقان الطائفي، والانقسام القبلي، وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي الى اضعاف الدولة، ووقفائها للسيطرة على الوضع هذا في حين ان الهدف من تلك المطالب الإصلاحية هو ترسيخ فكرة

الديمقراطية الكويتية تواجه الآن ضربة للإصلاح في الخليج

الدولة، وفكرة الوحدة الوطنية التجربة الكويتية وضعها الحالي، مضافة الى التجارب الأخرى، نقول ان الإصلاحات هي الطريق الخطأ نحو ذلك الهدف الكبير والجميل.

ترويض القبيلة

● ولكن هناك من يقول ان الدولة تعمل على ترويض القبيلة؟ وكيف؟ - من الطبيعي في منطقتنا العربية ان تعمل الدولة على توظيف القبيلة لتحقيق اهدافها. والأرجح ان الدولة تريد بذلك ترويض القبيلة، واخضاعها لسلطة الدولة. القبيلة، كما ذكرت هي نقبض الدولة، والدولة تغار كثيراً على حقها الحصري في ان تكون المصدر الوحيد للسلطة في المجتمع، وان تكون المؤسسة التي تنحصر فيها شرعية استخدام العنف، او التلويح باستخدامه. الاشكالية ان الدولة قد لا تريد القضاء تماماً على فكرة القبيلة، او الأيديولوجية القبيلة، وذلك من أجل الاستقرار في توظيفها لمصالح سياسية ضيقة. وفي هذه الحالة قد تذهب الدولة بعيداً في هذا المنحى، لأنها تضع نفسها وتضع المجتمع امام حالة من الانقسام والتناقض بين الدولة والقبيلة. وفي هذا الإطار يصبح من الطبيعي ان تخرج أصوات تدافع عن القبيلة بأسماء ومبررات شتى، بل ويمبررات دينية أيضاً. هذا تكون الدولة قد وفرت المجال، او المنبر وبسحت للقبيلة، بوعي او بدون وعي لا فرق، باستخدامها كسلاح سياسي وأيديولوجي للحفاظ على بقائها كفكرة حية، وكأيديولوجيا قادرة على التعبئة والاستقطاب. يمثل هذه السياسة تكون الدولة تضرب نفسها في مقتل، ودون الانتباه الى خطورة فكرة القبيلة على فكرة الدولة، وعلى الوحدة الوطنية. والغريب ان هذا يحصل في اللحظة التي تعرضت فيه القبيلة في الجزيرة العربية والخليج للضعف الضيقى تحت وطأة الاستقرار والتحصن، وقيام الدول. حلت الدولة محل القبيلة، وانحصر وجود الأخيرة في سلس النسب وأشجارها، او في بعدها الأيديولوجي. لكن يبدو ان الدولة التي نشأت في مجتمع قبلي، واستخدمت القبيلة من أجل تحقيق مشروع قيامها فشلت في الخروج من اللحظة الثقافية والحضارية للقبيلة، ولنشأتها. وهذا ينطبق حالياً، وان بدرجات متفاوتة، على كل الدول العربية تقريباً.



● خالد الدخيل

دخول القبيلية العملية الانتخابية يشكل تهديداً خطيراً

التيار الديني يستغل الديمقراطية

وأضاف الدكتور الدخيل ان التجربة الكويتية تحديداً لا تكشف بوضوح الموقف الحقيقي للتيار الديني من الديمقراطية هناك. الأرجح ان هذا التيار لا يفعل أكثر من أنه يستغل التجربة الانتخابية لتحقيق مكاسب سياسية. يصعب جدا تصور قبول التيار الديني لفكرة الديمقراطية من دون تغيير الكثير من ثوابته ومفاهيمه السياسية المناهضة لفكرة الديمقراطية. من دون ذلك سيبقى قبول اصحاب التيار الديني بالديمقراطية، قبولاً محدوداً، ومشروطاً في الوقت نفسه. هو محدود بحدود الشريعة كما عرفها رموز وقيادات هذا التيار في طول العالم العربي وعرضه. وعلى الآخرين القبول بهذا التعريف وتلك الحدود. وهذا امر يجد ذاته يتعارض مع مفهوم الديمقراطية، لكن هذا التيار يضع شروطاً على الديمقراطية، ومنها الا يؤدي تطبيقها الى نتجة الشرعية. وهذا شرط مطاط ومبهم. هل يبقى مفهوم الشريعة، مثلاً، كما هو منذ الامويين والعباسيين؟ ومن الذي يحدد معايير الانحراف في هذه الحالة؟

الكويت تختلف

● وأضاف: ولكن الكويت تختلف عن الدول التي ذكرتها من قبل. فهي نظام ملكي نشأ على اساس من العقد بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية منذ زمن بعيد، وبالتالي فالنظام السياسي الكويتي يتمتع بدرجة كبيرة من الشرعية، وهناك اجماع على شرعية القيادة ممثلة بال صاحب التيار الديني هو الآن أحد أبرز مكونات النخبة السياسية هناك، ومنخرط في اللعبة السياسية حتى النخاع. والأرجح انه سيعمل على تكيف التجربة الديمقراطية وفقاً لشروطه وحدوده المعروفة.

حقوق المرأة

● ولكن دكتور خالد هل منح المرأة الكويتية حق الانتخاب سيؤثر في المرأة السعودية؟ - التجربة السياسية للمرأة الكويتية لا تزال محدودة، ولم تحصل على حقها في الانتخاب الا قبل حوالي سنة من الآن. ومن الصعب تصور ان يكون لذلك تأثير كبير في وضع المرأة في السعودية، خاصة على ضوء فشل المرأة في الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة، وقيل ذلك في الانتخابات البلدية في قطر. مما يؤثر الى العمق الثقافي لموقف المجتمع في المنطقة من حق المرأة، خاصة عندما لا يتصادم مع ثوابت قيم المجتمع وأعرافه.

حساسيتها في الليبرالية

● لماذا تخشى الحكومات من التيار الليبرالي الاصلاحى؟ - ربما اننا هنا امام نوع من المفارقة. فالذين ينتمون الى، او يمثلون أخرى، «الجيل الليبرالي»، اذا جازت التسمية، هم الذين قامت على ايديهم المؤسسات الحديثة للدولة، خاصة المؤسسات البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري. وربما يتلأشى الإشكال في هذه المفارقة عندما نتذكر ان الذين قاموا بهذه المهمة الكبيرة هم الجيل الأول، اصحاب التوجه المنفتح، أو «الليبرالي» اجتماعياً وسلوكياً، لكن ليس بالضرورة فلسفياً وسياسياً. كان ذلك هو الجيل الذي وضع اللبثات الأولى لفكرة ما يمكن ان نطلق عليه، ولو مجازاً، التيار الليبرالي في المنطقة. والجيل الجديد الذي جاء بعد الجيل الأول أكثر تسييساً من الذي قبله. بعبارة أخرى، الجيل الجديد، يتبنى، او يريد ان يتبنى، «الليبرالية» خياراً سياسياً للدولة، وبالتالي يقفها من الحيز الفردي الى الحيز السياسي، ومن مجال السلوك الاجتماعي للفرد الى مجال الفلسفة الاجتماعية للمجتمع. وربما لهذا السبب تنطوي مواقفهم على الكثير من الحساسية، خاصة في الدول التي ترفض فكرة الديمقراطية، والمشاركة السياسية. ولعلنا نعرف ان الموضوع السياسي لا يزال يحتفظ بحساسيته عربياً وخليجياً أيضاً.

إيمان بفكرة الدولة

● وأضاف من جانب آخر، هؤلاء «الليبراليون» هم الفئة، او الطبقة داخل المجتمع التي تؤمن ايماناً راسخاً بفكرة الدولة

■ التيار الديني لا يتبنى الخيار الديمقراطي بل يستغله للمكاسب السياسية ■ التيار الإصلاحي الليبرالي مقيد ويسعى لاستقرار الدولة

أيهما أخطر؟

● وهنا سألت الدكتور خالد الدخيل أيهما أخطر على التجربة الديمقراطية القبيلة أم التيار الديني؟ - من هذه الناحية، هناك بعض الفوارق بين الإثنين. ذكرت في الاجابات السابقة شيئاً عن التيار الديني، وما يعمله من تهديد لمنطق الدولة، ولوحدتها واستقرارها. ربما ان أهم الفروق بين الدين والقبيلة بالنسبة لمستقبل الدولة، ان الدين كثيراً ما لعب دوراً بارزاً في تأسيس الدولة، أو في التمهيد لقباسها. وبالتالي فخطورة التيار الديني على الدولة ومستقبلها تأتي في الغالب بعد قيام الدولة. لكن الاختلاف بين منطق الدين ومنطق الدولة يبقى كما هو، وبالتالي فهو المصدر الأساسي للتناقض بينهما، ومن ثم لخطر المؤسسة الدينية على مؤسسة الدولة.

القبيلة تقيض الدولة

● وأضاف بالنسبة للقبيلة فهي تقيض الدولة في كل مراحلها. صحيح ان القبيلة هي الأخرى كانت في الماضي مرحلة من مراحل تشكل وتطور المجتمع، وبالتالي كان لها دور في التمهيد لقيام الدولة. لكن المشكلة بالنسبة للقبيلة ان الانتماء اليها يقوم على اساس النسب، او علاقة الدم. في حين الانتماء للدولة يقوم على اساس المواطنة بغض النظر عن النسب، او الفروقات القبيلة. ومن حيث ان بنيتها تقوم على النسب، فان القبيلة تنحو دائماً الى الانقسام والتشرذم. ومن هنا خطورتها على الوحدة الوطنية للدولة. وبما ان الديمقراطية تعتمد على مفهوم المواطن الفرد، او على الفردية، فان دخول القبيلة في العملية الانتخابية يشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية، لأنه يفرغها من مضمونها. وذلك لان التصويت في هذه الحالة يصبح بالدرجة الأولى على اساس من العصبية، والانتماء الى القبيلة، وليس من المصلحة السياسية والاجتماعية للمواطن الفرد الذي ينتمي او لا وقيل كل شيء الى الدولة. والخطورة هنا ان التمازج في توظيف القبيلة في اللعبة الانتخابية يضعف الدولة باعتبارها الاطار السياسي الجامع. ولعله من الواضح أنه عندما تضعف الدولة تبرز الحاجة لانتماءات الطبيعة الأولية، مثل القبيلة والعشيرة، على حساب الانتماء للدولة.

مصير الديمقراطية الكويتية

● ما مصير الحياة الديمقراطية في الكويت، كونك متابعاً لما يجري على الساحة؟ - تحدثت من قبل عما يمكن ان يبغضه المستقبل للحياة الديمقراطية في الكويت. واجدني ميلاً الى القول ان الطريقة التي تدبر بها القيادة السياسية الأزمة التي تمر بها الديمقراطية هناك تتسم بالكثير من الأناة والحكمة. وأقصد بذلك ان هذه القيادة تتعامل مع الأزمة على أنها جزء من العملية السياسية، وبالتالي تحاول إيجاد المخرج من داخل هذه العملية، وبالتالي تتسم بسياسية الملج الآخر والمهم الذي أخذ يبرز أخيراً في المشهد السياسي الكويتي ان شؤون الأسرة الحاكمة، والمقصود الشؤون السياسية، وخلافتها أصبحت موضوعاً يتم تناوله ومناقشته علناً في الصحف، والديوانيات وحسب علمي فان هذا التطور بدأ في الأسابيع أو الأيام الأخيرة من عهد الشيخ جابر الأحمد رحمه الله. وهذا تطور لافت ومهم لأنه يأخذ من الهالة والسرية المحيطة بالشأن السياسي للأسرة الحاكمة، ويجعل منه موضوعاً عاماً، وبالتالي يقرب الأسرة ودورها، باعتبارها أهم المؤسسات السياسية، من التداول الدستوري، والتداول بشأنها في اطار الدستور وحده. وربما ان الكويت بهذا التحول تمثل حالة استثنائية في المنطقة. الشؤون السياسية للأسر الحاكمة الأخرى يتم مناقشتها في المجالس الخاصة، وفي كل الدول الخليجية. لكن لا يتم التطرق الى هذا الموضوع في الصحف. وحتى في الكويت فان تناول الشأن أو الخلاف السياسي داخل الأسرة علناً يبقى محدوداً، ولا يذهب كثيراً الى ما هو أبعد من السطح. وهذا طبيعي. لكن يبقى ان هذا التحول حميد يساعده الحفاظ على التجربة وتطورها بشكل طبيعي ومتدرج، ويقرب الأسرة من المجتمع، ويزيد من الثقة بين أطراف اللعبة السياسية، خاصة بين الأسرة ومجلس الأمة.

ظاهرة الإرهاب

● وأضاف: ولكن برزت أخيراً ظاهرة الإرهاب، ومن داخل عباءة التيار الديني. وهذا تطور ليس جديداً تماماً، الا من ناحية حجمه وانتشاره الواسع في كل أرجاء العالم العربي. ما الذي حصل؟ هذا سؤال كبير، ولا يتسع المجال لتناوله بالتفصيل. لكن ربما ان طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في المنطقة دخلت طوراً مختلفاً منذ سبعينات القرن الماضي لأسباب داخلية وخارجية أيضاً. من ذلك التغيرات الاجتماعية والسياسية العميقة التي أفرزتها طفرة النفط الأولى، ثم الطفرة الثانية. الإنفتاح الذي أخذ يبرز بشكل تراكمي الحدود الثقافية والسياسية بين المجتمعات العربية، وبينها وبين المجتمعات الأخرى. تآكل المؤسسة الدينية التقليدية وتشظيها الى مؤسسات وتيارات دينية مختلفة. هناك أيضاً التطورات الكبيرة وتداعياتها التي تركت آثارها على كل من الدولة والتيار الديني: من ذلك مثلاً اتفاقية كامب ديفيد، والغزو العراقي للكويت، والاحتلال الأميركي للعراق، والضعف المتزايد للدول العربية، وترهل مؤسساتها. صار حديث الشارع في السنوات الأخيرة يدور حول فشل هذه الدولة في القيام بمهمتها في حماية الغفور، وإدارة العلاقة مع الخارج، خاصة في أعقاب الغزو الأميركي للعراق، وفشل خيار السلام لحل الصراع مع إسرائيل، وأخيراً تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة. هذه وغيرها تحولات امتدت تأثيراتها الى العلاقة بين الدين والدولة، وحداثة الخيار الليبرالي، وقيل ذلك فشل الخيار القومي، كما أشرت.